

مؤتمر نزع السلاح

CD/1442

22 January 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح يحيل فيها بياناً صادراً عن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض وصحيفة وقائع بشأن مبادرة الولايات المتحدة المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد

مرفق طيه نسخة من بيان صادر عن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد وصحيفة وقائع بشأن مبادرة الولايات المتحدة المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، صدر في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذين النصين كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمهما على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشتركة في المؤتمر.

(توقيع) ستيفن ج. ليودغار
السفير
الممثل الدائم

البيت الأبيض

مكتب السكرتير الصحفي

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

للإصدار الفوري

بيان صادر عن السكرتير الصحفي

الولايات المتحدة تعلن الخطوات التالية بشأن
الألغام الأرضية المضادة للأفراد

أعلن الرئيس كلينتون اليوم أنه عندما يفتتح مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩٧ في جنيف يوم الاثنين، فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى المبادرة بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة عالمية تحظر استعمال وانتاج وتخزين ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. وكما قال الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، فإن "أولادنا يستحقون أن يمشوا في الأرض بأمان". وتأمل الولايات المتحدة أن تعمل دول العالم معنا بغية إيجاد ذلك الأمان وحظر ويلات الألغام الأرضية، التي تؤدي كل عام إلى قتل أو جرح أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مدني.

ولإعطاء مزيد من الزخم لهذا الجهد، قرر الرئيس أن تتقيد الولايات المتحدة بحظر دائم على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويرتكز هذا الإجراء على قانون الوقف المؤقت لتصدير الألغام الأرضية الذي جاء برعاية عضو مجلس الشيوخ السيناتور باتريك ليهي، الذي حظر بصورة مؤقتة تصدير ونقل هذه الأسلحة منذ عام ١٩٩٢. ونحن نحث جميع الدول الأخرى على أن تنضم إلينا في وقف تصدير ونقل هذه الألغام، مما سيؤدي إلى التعجيل بإتمام فرض حظر شامل وكذلك إلى إنقاذ كثير من الأرواح البريئة. وقرر الرئيس كذلك، كخطوة أخرى تجاه فرض هذا الحظر، فرض حد أعلى على مخزوننا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد عند المستوى الحالي للمخزون.

وقد أعلن الرئيس كلينتون في أيار/مايو الماضي عزم الولايات المتحدة على أن تحقق في أقرب وقت ممكن حظراً عالمياً على الألغام الأرضية. وقامت الدول، في كانون الأول/ديسمبر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتصويت بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل لا شيء لصالح القرار الذي بادرت به الولايات المتحدة والذي يحث الدول على السعي لتحقيق هذا الاتفاق.

وبعد مشاورات مستفيضة مع كثير من البلدان، يعتقد الرئيس أن مؤتمر نزع السلاح يتيح المحفل الأكثر عملية وفعالية من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في فرض حظر يكون عالمياً. فقد جرى التفاوض بنجاح في مؤتمر نزع السلاح على كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى افتتاح مؤتمر نزع السلاح يوم الاثنين كفرصة لبدء مناقشة هذه المبادرات ولتحقيق تقدم في وقت مبكر بشأن بدء المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ترحب الولايات المتحدة بالجهود المبذولة خارج ذلك المحفل، بما في ذلك العملية المستقلة التي بادرت بها كندا والتي يمكن أن تساعد في توفير زخم لهدفنا المشترك.

* * *

البيت الأبيض

مكتب السكرتير الصحفي

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

للإصدار الفوري

صحيفة وقائع

مبادرة الولايات المتحدة المتعلقة
بالألغام الأرضية المضادة للأفراد

يواجه الناس في ٦٤ بلداً، معظمها في العالم النامي، تهديداً يومياً بأن تؤدي الألغام الأرضية المدفونة في جميع أنحاء الكرة الأرضية والتي يقدر عددها بمائة مليون لغم إلى قتلهم أو بتر أعضائهم. والولايات المتحدة ملتزمة بإنهاء هذه المذبحة وهذا التدمير اللذين تسببهما الألغام الأرضية المضادة للأفراد - التي هي عبارة عن قتلة مختفين يقتلون ويبترون أعضاء أكثر من ٢٥ ٠٠٠ كل عام. وبالإضافة إلى الخطوات التي أُعلنت اليوم، فإن الولايات المتحدة قد اضطلعت فعلاً بعدد من الإجراءات الهامة.

المفاوضات الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد

في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، أعلن الرئيس سياسة جديدة للولايات المتحدة بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، شملت التزاماً بالسعي على نحو حقيقي إلى تحقيق التزام دولي بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد بقصد إتمام المفاوضات في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، صوتت الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة (١٥٥ مقابل لا شيء) لصالح قرار بادرت به الولايات المتحدة يحث الدول على السعي إلى إبرام اتفاق لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

واليوم فإننا قد أعلننا أن الولايات المتحدة ستبدأ، لدى افتتاح مؤتمر نزع السلاح في ٢٠ كانون الثاني/يناير، في العمل مع الدول الأعضاء الأخرى بغية بدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاق لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهذا المحفل الذي يضم ٦١ عضواً والواقع في جنيف، بسويسرا، يضم أقوى أنصار حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في العالم ومعظم المنتجين الرئيسيين لهذه الألغام في العالم. وهو المحفل الذي جرى فيه التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي وقّع عليها مؤخراً، فضلاً عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

حظر تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد

منذ عام ١٩٩٢ والولايات المتحدة تتقيد قانوناً بوقف مؤقت لتصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولكن هذا القانون ينتهي مفعوله في ثلاث سنوات.

واليوم، فإننا قد أعلننا أن الولايات المتحدة ستتقيد بحظر دائم على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نشجع جميع الدول الأخرى على أن تنضم إلينا في فرض حظر دائم على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد لكي ننهي إلى الأبد انتشار هذه الأسلحة.

مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد

كما أعلن الرئيس في أيار/مايو، فإن الولايات المتحدة تعتزم أن تدمر بحلول عام ١٩٩٩ نحو ثلاثة ملايين من الألغام الأرضية المضادة للأفراد غير ذات التدمير الذاتي. وتدمير هذه الألغام يجري مجراه بصورة جيدة. ولن تحتفظ الولايات المتحدة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد غير ذات التدمير الذاتي إلا تلك المطلوبة للتدريب وللدفاع في كوريا.

واليوم قد أعلننا أن الولايات المتحدة ستفرض حداً أقصى على مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد عند المستوى الحالي للمخزون. ونحن نشجع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك أيضاً.

قيود على استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد

في ٧ كانون الثاني/يناير، أحال الرئيس إلى مجلس الشيوخ لغرض الاخطار والموافقة على التصديق بروتوكول الألغام المعدل والخاص باتفاقية الأسلحة التقليدية التي تضم ٥٨ دولة. وقد قادت الولايات المتحدة الجهد الرامي إلى تعزيز هذا البروتوكول الذي يقرر قواعد جديدة يمكن أن تحمي المدنيين، حتى في الوقت الذي تعمل فيه البلدان تجاه هدف فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وهذا البروتوكول يوسع الآن نطاق البروتوكول الأصلي ليشمل المنازعات المسلحة الداخلية، التي حدثت فيها معظم إصابات المدنيين من الألغام؛ ويتطلب أن تزود جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد المطلقة عن بعد بآليات للتدمير الذاتي ولإبطال المفعول الذاتي تكون ذات درجة عالية من التعويل عليها؛ ويتطلب ألا تستخدم ألغام ليست ذات تدمير ذاتي إلا داخل حقوق ألغام معلّمة ومراقبة؛ وأن تكون جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد قابلة للكشف عنها، بغية تيسير إزالة الألغام.

توسيع القدرات الخاصة بإزالة الألغام

في أيار/مايو ١٩٩٦، أصدر الرئيس توجيهها إلى وزارة الدفاع بأن توسع على نحو يعتد به برنامجها الإنساني لإزالة الألغام بغية تدريب ومساعدة البلدان الأخرى على وضع برامج فعالة لإزالة الألغام.

وصدر أيضاً توجيه في أيار/مايو الأخير إلى وزارة الدفاع بأن تضطلع ببرنامج كبير لتطوير تكنولوجيا محسّنة للكشف عن الألغام وإزالتها مع المجتمع الدولي بصورة عامة. وقد زيد التمويل المخصص للبحث والتطوير من أجل هذا الجهد في السنة المالية ١٩٩٧ إلى ١٤,٧ مليون دولار.

- - - - -